

# The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

## «تطوير حكم القانون» يطلق مبادرة شرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس

الأربعاء، 20 أغسطس/آب، 2014



عمان - الدستور

ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروع إقليمي تحت عنوان «المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس»، في الأردن و مصر العربية وبالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI)

ويتولى شركاء وطنيون تنفيذ المشروع في الدولتين حيث يتولى (مكتب بكر و عودة)، تنفيذ المشروع في الأردن على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب المصلحة والقرار المعنيين بموضوع الإفلاس.

ويهدف المشروع إلى تحديث التشريع التجاري - في باب الإفلاس- من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في كل من مصر والأردن وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال. وقام المركز بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس بالإضافة الى إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث قانون الإفلاس في كل من الدولتين. ونظم المركز جلسات عصف فكري وورش عمل وطنية وإقليمية جري خلالها عرض ومناقشة وإقرار الإصلاحات المقترحة، وتنفيذ حملات توعية ومدافعة فعالة حول ضرورة إصلاح وتحديث قانون.

رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب قال ان التحديث القانوني لنظام الافلاس يشكل احدى احجار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام

## مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن

الثلاثاء 19 آب / أغسطس 2014.



عمان - يطلق المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الذي يتخذ من لبنان مقرا له مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن وذلك بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية .

وحسب بيان صحفي صدر اليوم الثلاثاء عن فرع المركز في عمان يتولى مكتب بكر و عودة للمحاماة ، تنفيذ المبادرة في المملكة على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب القرار المعنيين بقضية الإفلاس.

وتهدف المبادرة إلى تحديث التشريع التجاري في باب الإفلاس بهدف تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في الأردن من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

ووفقا للبيان اعد المركز دراسة إصلاحية تناولت تحديث نظام الإفلاس بالأردن بالإضافة لإنشاء موقع الكتروني يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث القانون.

وقال منسق الفريق الوطني للمشروع المحامي عاصم الرواشدة ان المبادرة تهدف إلى إجراء مراجعة علمية لواقع النظام القانوني للإفلاس والتصفية في الأردن وللتشريعات المحيطة به والمتعلقة بالانتماء وبنفاذ الديون للوقوف على نقاط القوة والضعف بالنظام. (تابع)

# The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

الاقتصادي في الدولة. (تابع)

## مشروع إقليمي لإطلاق مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس

الثلاثاء، 19 آب/أغسطس 2014



### السبيل

ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروعاً إقليمياً، تحت عنوان "المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس"، في الأردن ومصر العربية وبالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية.

ويتولى شركاء وطنيون تنفيذ المشروع في الدولتين حيث يتولى (مكتب بكر وعودة)، تنفيذ المشروع في الأردن على رأس شبكة وطنية، تضم نخبة من أصحاب المصلحة والقرار المعنيين بموضوع الإفلاس.

ويهدف المشروع إلى تحديث التشريع التجاري -في باب الإفلاس- من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في كل من مصر والأردن، وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

وقام المركز بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس، بالإضافة إلى إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث قانون الإفلاس في كل من الدولتين.

ونظم المركز جلسات عصف فكري وورش عمل وطنية وإقليمية جري خلالها عرض ومناقشة وإقرار الإصلاحات المقترحة، وتنفيذ حملات توعية ومدافعة فعّالة حول ضرورة إصلاح وتحديث قانون.

(تابع)

## مشروع مبادرة شرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن ومصر

الثلاثاء، 19 آب/أغسطس 2014



عمان - الرأي - ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروعاً إقليمياً تحت عنوان «المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس»، في الأردن ومصر وبالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية. ويتولى شركاء وطنيون تنفيذ المشروع في الدولتين حيث يتولى (مكتب بكر و عودة)، تنفيذ المشروع في الأردن على رأس شبكة وطنية تضم نخبة من أصحاب المصلحة والقرار المعنيين بموضوع الإفلاس. ويهدف المشروع إلى تحديث التشريع التجاري - في باب الإفلاس- من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في كل من مصر والأردن وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال. وقام المركز بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس بالإضافة إلى إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث قانون الإفلاس في كل من الدولتين. ونظم المركز جلسات عصف فكري وورش عمل وطنية وإقليمية جري خلالها عرض ومناقشة وإقرار الإصلاحات المقترحة، وتنفيذ حملات توعية ومدافعة فعّالة حول ضرورة إصلاح وتحديث قانون. رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب قال إن التحديث القانوني لنظام الإفلاس يشكل أحد اجبار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام الاقتصادي في الدولة.

وأشار الرواشدة إلى وجود مشروع قانون «إعادة تنظيم أعمال التاجر وأحكام الإفلاس والتصفية لسنة 2012» معروض على اللجنة المختصة في مجلس النواب ويهدف مشروع القانون بشكل أساسي إلى تطوير النظام القانوني لمواجهة الإعسار والاضطراب المالي التجاري وذلك من خلال إتاحة تطبيق أسلوب «إعادة تنظيم» للمؤسسات التي تعاني من الاضطراب المالي بهدف مساعدتها للتغلب على التعثر الذي تعانيه وإعطائها الفرصة لتجاوز صعوباتها المالية والبقاء في السوق بدلاً من تصفيتها

# The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

وإخراجها من السوق (تابع)

## العربي لتطوير القانون ينفذ مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس

الأربعاء 20 آب/أغسطس 2014



- Jo24

ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروع إقليمي تحت عنوان «المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس»، في الأردن و مصر العربية وبالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI).

ويتولى شركاء وطنيون تنفيذ المشروع في الدولتين حيث يتولى (مكتب بكر و عودة)، تنفيذ المشروع في الأردن على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب المصلحة والقرار المعنيين بموضوع الإفلاس.

ويهدف المشروع إلى تحديث التشريع التجاري - في باب الإفلاس- من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في كل من مصر والأردن وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

وقام المركز بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس بالإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث قانون الإفلاس في كل من الدولتين. ونظم المركز جلسات عصف فكري وورش عمل وطنية وإقليمية جري خلالها عرض ومناقشة وإقرار الإصلاحات المقترحة، وتنفيذ حملات توعية ومدافعة فعالة حول ضرورة إصلاح وتحديث قانون.

رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب قال ان التحديث القانوني لنظام الإفلاس يشكل إحدى اجبار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام الاقتصادي في

## العربي لتطوير حكم القانون يطلق مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس

الثلاثاء 19 آب/أغسطس 2014



ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروع إقليمي تحت عنوان «المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس»، في الأردن و مصر العربية وبالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI). ويتولى شركاء وطنيون تنفيذ المشروع في الدولتين حيث يتولى (مكتب بكر و عودة)، تنفيذ المشروع في الأردن على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب المصلحة والقرار المعنيين بموضوع الإفلاس.

ويهدف المشروع إلى تحديث التشريع التجاري - في باب الإفلاس- من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في كل من مصر والأردن وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

وقام المركز بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس بالإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث قانون الإفلاس في كل من الدولتين.

ونظم المركز جلسات عصف فكري وورش عمل وطنية وإقليمية جري خلالها عرض ومناقشة وإقرار الإصلاحات المقترحة، وتنفيذ حملات توعية ومدافعة فعالة حول ضرورة إصلاح وتحديث قانون.

رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب قال ان التحديث القانوني لنظام الإفلاس يشكل إحدى اجبار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام الاقتصادي في الدولة. يدخل هذا التحديث ضمن التوجه العام الذي عبرت عنه العديد من السلطات الحالية بغية توفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على الاستثمار والتوظيف وتؤمن الرافعة لنهضة اقتصادية سليمة. واضاف ان نظام الإفلاس، كمفهوم قانوني يتلازم مع نظام الائتمان (الاقراض) ويشكل الرافعة التي تسمح ببناء نظام تجاري سليم وفعال، لا يستقيم الا اذا توطدت الثقة بالمشروع التجاري

# The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

الدولة. يدخل هذا التحديث ضمن التوجه العام الذي عبّرت عنه العديد من السلطات الحالية بغية توفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على الاستثمار والتوظيف وتؤمن الرافعة لهضبة اقتصادية سليمة. (تابع)

وتم تدعيمه بنظام قانوني يحمي الديون وامكانية تحصيلها، ويسهل الخروج من السوق للمشاريع المتعثرة. (تابع)

## مبادرة شرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن

الثلاثاء، 19 آب/أغسطس 2014



عمان - السوسنة - يطلق المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الذي يتخذ من لبنان مقرا له مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن وذلك بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية . وحسب بيان صحفي صدر اليوم الثلاثاء عن فرع المركز في عمان يتولى مكتب بكر وعودة للمحاماة ، تنفيذ المبادرة في المملكة على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب القرار المعنيين بقضية الإفلاس.

## مبادرة شرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس في مصر والأردن

الثلاثاء، 19 آب/أغسطس 2014



الحياة نيوز

ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروعا إقليميا تحت عنوان "المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس" في الأردن ومصر، بالتعاون مع خبراء في كلا البلدين ومؤسسة "أراسيا" الدولية وبدعم من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية.(MEPI)

ووفقا لبيان صادر عن المركز في عمان اليوم الثلاثاء، فإن شركاء وطنيين في البلدين سيتولون تنفيذ المشروع، الذي طرحت فكرته مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية أيضا، إذ يهدف إلى تحديث التشريع التجاري في باب الإفلاس من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

وأشار البيان إلى أن المركز قام بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس بالإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني على شبكة الإنترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث هذا القانون في كل من الدولتين.

وقال رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وسيم

# The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

حرب إن التحديث القانوني لنظام الإفلاس يشكل أحد أحجار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام الاقتصادي في الدولة، مشيراً إلى أن هذا التحديث يدخل ضمن التوجه العام الذي عبرت عنه العديد من السلطات الحالية بغية توفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على الاستثمار والتوظيف وتؤمن الرافعة لنهضة اقتصادية سليمة. (تابع)

## مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن

12:57 2014/08/19



عمان - السوسنة - يطلق المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الذي يتخذ من لبنان مقراً له مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن وذلك بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية . وحسب بيان صحفي صدر اليوم الثلاثاء عن فرع المركز في عمان يتولى مكتب بكر وعودة للمحاماة ، تنفيذ المبادرة في المملكة على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب القرار المعنيين بقضية الإفلاس. (تابع)

## مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن



عمان 19 آب 2014

(بترا)- يطلق المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الذي يتخذ من لبنان مقراً له مبادرة لإصلاح قانون الإفلاس في الأردن وذلك بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية . وحسب بيان صحفي صدر اليوم الثلاثاء عن فرع المركز في عمان يتولى مكتب بكر وعودة للمحاماة ، تنفيذ المبادرة في المملكة على رأس شبكة وطنيه تضم نخبة من أصحاب القرار المعنيين بقضية الإفلاس.

وتهدف المبادرة إلى تحديث التشريع التجاري في باب الإفلاس بهدف تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية في الأردن من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

ووفقاً للبيان اعد المركز دراسة إصلاحية تناولت تحديث نظام الإفلاس بالأردن بالإضافة لإنشاء موقع الكتروني يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث القانون.

وقال منسق الفريق الوطني للمشروع المحامي عاصم الرواشدة ان المبادرة تهدف إلى إجراء مراجعة علمية لواقع النظام القانوني للإفلاس والتصفية في الأردن وللتشريعات المحيطة به والمتعلقة بالانتماء وبنفاذ الديون للوقوف على نقاط القوة والضعف بالنظام.

# The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

وأشار إلى ان العناية بالتشريعات التي تنظم الخروج من السوق لا تقل أهمية عن تلك التي تعنى بالدخول إلى السوق وبدإية الاستثمار، واطمئنان المستثمر إلى وجود نظام قانوني ميسر وفعال ينطوي على إجراءات واضحة وشفافة وسريعة تتسجم مع أفضل المعايير والممارسات الدولية لممارسة النشاط التجاري لتشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية. (تابع)

## مبادرة شرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس

الثلاثاء 13:41 2014-08-19 | كتب: أشأ



ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروعاً إقليمياً تحت عنوان (المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس) في الأردن ومصر بالتعاون مع خبراء في كلا البلدين ومؤسسة (أوراسيا) الدولية وبدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI). ووفقاً لبيان صادر عن المركز في عمان،

الثلاثاء، فإن شركاء وطنيين في البلدين سيتولون تنفيذ المشروع- الذي طرحت فكرته مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية أيضاً - حيث يهدف إلى تحديث التشريع التجاري (في باب الإفلاس) من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال.

وأشار البيان إلى أن المركز قام بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس بالإضافة إلى إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث هذا القانون في كل من الدولتين.

وقال رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب إن التحديث القانوني لنظام الإفلاس يشكل أحد أحجار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام الاقتصادي في الدولة. مشيراً إلى أن هذا التحديث يدخل ضمن التوجه العام الذي عبرت عنه العديد من السلطات الحالية بغية توفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على الاستثمار والتوظيف وتؤمن الرفاعة لنهضة

## مبادرة شرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس في مصر والأردن

الثلاثاء 13:41 2014-08-19 | كتب: أشأ



ينفذ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروعاً إقليمياً تحت عنوان (المبادرة الشرق أوسطية لإصلاح قانون الإفلاس) في الأردن ومصر، بالتعاون مع خبراء في كلا البلدين ومؤسسة (أوراسيا) الدولية، وبدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI). ووفقاً لبيان صادر عن المركز في عمان، الثلاثاء، فإن شركاء وطنيين في البلدين سيتولون تنفيذ المشروع- الذي طرحت فكرته مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية أيضاً- حيث يهدف إلى تحديث التشريع التجاري (في باب الإفلاس) من أجل تعزيز الثقة في مجال الأعمال التجارية، وذلك من خلال إرساء وتفعيل مفاهيم حكم القانون والإدارة الرشيدة في قطاعات التجارة والأعمال. وأشار البيان إلى أن المركز قام بإعداد دراسة إصلاحية تتناول تحديث نظام الإفلاس، بالإضافة إلى إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت يتضمن المراجع والموارد المفيدة حول قانون الإفلاس من قوانين واجتهادات، ومراجع وطنية وإقليمية ودولية وإنتاج فيلم وثائقي حول تحديث هذا القانون في كل من الدولتين. وقال رئيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، الدكتور وسيم حرب، إن التحديث القانوني لنظام الإفلاس يشكل أحد أحجار الزاوية التي تدعم الثقة التجارية وتحمي النظام الاقتصادي في الدولة. مشيراً إلى أن هذا التحديث يدخل ضمن التوجه العام الذي عبر عنه العديد من السلطات الحالية بغية توفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على الاستثمار والتوظيف وتؤمن الرفاعة لنهضة اقتصادية سليمة. وأضاف أن نظام الإفلاس كمفهوم قانوني يتلازم مع نظام الائتمان (الإقراض) ويشكل الرفاعة التي تسمح ببناء نظام تجاري سليم

## The middle east bankruptcy reform initiative in Jordan -Media coverage-

<p>اقتصادية سليمة.</p> <p>وأضاف أن نظام الإفلاس كمفهوم قانوني يتلازم مع نظام الائتمان (الإقراض) ويشكل الرافعة التي تسمح ببناء نظام تجاري سليم وفعال لا يستقيم إلا إذا توطدت الثقة بالمشروع التجاري وتم تدعيمه بنظام قانوني يحمي الديون وإمكانية تحصيلها ويسهل الخروج من السوق للمشاريع المتعثرة.</p> <p>ولفت حرب إلى أن نظام الإفلاس شهد خلال مسيرته القانونية عددا من التطورات لاسيما مع نشوء العولمة واشتداد المنافسة الاقتصادية سواء في الداخل أم الخارج مما دفع بالعديد من دول العالم لإيجاد وسائل جديدة من شأنها مساعدة التاجر المتعثر من تجاوز عثرته وتفادي شهر إفلاسه من خلال إعادة تنظيم أعماله وإعادة هيكلة أو جدولة ديونه. واعتبر أن هذه المبادرة ستكون ذات أثر بالغ الأهمية على الصعيد الإقليمي، كما أن الدراسات والمنهجيات التطويرية التي جرى إعدادها في إطارها ستشكل أرضية صلبة تسهم في تحديث منظومة الإفلاس في أكثر من دولة عربية. (تابع)</p>	<p>وفعال لا يستقيم إلا إذا توطدت الثقة بالمشروع التجاري وتم تدعيمه بنظام قانوني يحمي الديون وإمكانية تحصيلها ويسهل الخروج من السوق للمشاريع المتعثرة. ولفت حرب إلى أن نظام الإفلاس شهد خلال مسيرته القانونية عددا من التطورات، لاسيما مع نشوء العولمة واشتداد المنافسة الاقتصادية، سواء في الداخل أم الخارج، مما دفع بالعديد من دول العالم لإيجاد وسائل جديدة من شأنها مساعدة التاجر المتعثر في تجاوز عثرته وتفادي شهر إفلاسه من خلال إعادة تنظيم أعماله وإعادة هيكلة أو جدولة ديونه. واعتبر أن هذه المبادرة ستكون ذات أثر بالغ الأهمية على الصعيد الإقليمي، كما أن الدراسات والمنهجيات التطويرية التي جرى إعدادها في إطارها ستشكل أرضية صلبة تسهم في تحديث منظومة الإفلاس في أكثر من دولة عربية. (تابع)</p>
---	--